

الأزمات المالية الدولية

إن موضوع معالجة الأزمات المالية من المواضيع الحديثة، وقد تطور مفهوم الأزمة ليأخذ جوانب ومتعددة بصورة لافتة خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى كثرة الأزمات وتكرار حدوثها، وعليه فإن البحث في موضوع الأزمات وطرق علاجها لازال يبحث عن الجديد وعن الأسس والأساليب والسياسات التي يمكن من خلالها الخروج بنجاح من آثارها.

أولاً: التاصيل النظري والمفاهيمي للأزمات المالية

1. مفهوم الأزمة:

لغة: الأزمة في معاجم اللغة العربية تعني القحط والشدة، ويقال تأزم الشيء أي إشتد وضاق، وهي تشير إلى حالة طارئة وموقف إستثنائي مغاير ومخالف لمجريات الأمور الإعتيادية، ولم تكن كلمة أزمة شائعة الإستعمال في الأدبيات العربية القديمة، وإلتقت الباحثون العرب إلى هذه الكلمة بصورة بارزة لتكون ترجمة مباشرة للكلمة الإنجليزية (Crisis).

إصطلاحاً: هي مرحلة حرجة تواجه المنظومة الإجتماعية، وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنه عدم الإستقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة ويدفع سلطة إتخاذ القرار إلى ضرورة التدخل لنجدها وإعادة التوازن لهذا النظام.

ومصطلح الأزمة Crisis مشتق من الكلمة اليونانية Krisis والتي تعني "لحظة القرار"، وفي التراجم الإغريقية القديمة فإن الأزمات هي مواقف تحتاج إلى صناعة القرار، والأزمات تشكل نقاط تحول تاريخية حيث تكون الخيارات والقرارات الإنسانية قادرة على إحداث تغييرات أساسية وجوهرية في المستقبل.

التعريف الإقتصادي للأزمة: تمثل إضطراباً مفاجئاً يؤثر على التوازن في أحد الأنشطة الإقتصادية أو مجمل النشاط الإقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان. ويعبر عن الأزمة الإقتصادية بأنها عبارة عن إضطراب في الحالة الإقتصادية العادية أو في التوازن الإقتصادي.

وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من إختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والإستهلاك)، ويستخدم البعض مصطلح الدورة الإقتصادية cycle بدلا من مصطلح crises التي تدل على الأزمة ويمثل الفرق بين الإصطلاحين في أن الأزمة تدل على الإختلال والإضطراب في مرحلة زمانية ومكانية معينة في حين تدل الدورة cycle على إنتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها مما يعني أن حصول الأزمات تمثل حالة متوقعة الحصول.

2. تعريف الأزمة المالية:

الأزمة المالية: بأنها تلك الإضطرابات والإختلالات الحادة والعميقة والمفاجئة فهي تعبر عن تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار

الأسهم والسندات، وكذلك إعمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف، ومجمل التوازنات الإقتصادية التي تصيب المؤسسات المالية والتي يمتد أثرها إلى القطاعات الأخرى.

1.2. عناصر الأزمة المالية:

-**المفاجئة وعدم التوقع:** يجد صاحب القرار نفسه في حالة أزمة ما، إذا توافرت ظروف تتسم بعدم التوقع تهدد مصالحه الأساسية، وفي هذه الحالة يمكن أن تتسم قراراته بعدم الرشادة وينقصها التخطيط الجيد المبني على أسس موضوعية وقواعد علمية، ويقدر المفاجئة في حدوث الأزمة وعدم توقعها تكون أثارها أكبر، وعدم قدرة صاحب القرار على إتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها.

-**تهديد المصالح الأساسية للدولة:** ينبغي أن تمس المشكلة بمصالح الدولة الأساسية أو بعضها حتى يمكن أن تكون أزمة، وتعتبر المصالح الإقتصادية والمالية أهم هذه المصالح، وحتى تكون إزاء أزمة مالية كلما حدث تهديد مفاجئ وغير متوقع لهذه المصالح، وبقدر قيمة هذا التهديد تكون خطورة الأزمة المالية، ويصعب الترجيح بين البدائل المختلفة من الأزمة أو حتى التفكير في أسبابها.

-**الحاجة إلى التدخل السريع من مصدر القرار:** كلما كانت الحاجة ملحة إلى إتخاذ قرار معين في مواجهة أزمة ما كلما كان ذلك دليلا على حدتها، وهذا يعني أن المدى الزمني الذي تستغرقه الأزمة يشكل أحد عناصر حدتها، حيث تشتد خطورتها كلما كان المدى الزمني لها قصيرا والعكس صحيح، لأن ضيق الوقت قد يكون حائلا دون دراسة البدائل وإختيار البدائل الأكثر فعالية في مواجهة الأزمة.

2.2. خصائص الأزمة المالية

-حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، وإستقطابها لإهتمام الجميع؛

-التعقيد، والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها؛

-تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة؛

-سيادة حالة من الخوف من أثار الأزمة وتداعياتها.

-إن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الإتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

-نقص المعلومات و عدم وضوح الرؤية حولها.

-تستدعي مواجهة الأزمة حسن إستخدام الطاقات البشرية والمادية والفنية المتاحة بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية في إطار التنسيق والتعاون الجماعي المشترك بين كافة الأطراف ضمن منهجية عمل الفريق الموحد.

3.2. مظاهر الأزمات المالية

-الإسراع لسحب الودائع من البنوك.

-قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفا من صعوبة إسترادها.

-نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية مما يؤدي إلى إنكماش في النشاط الإقتصادي.

-إنخفاض حجم التداولات في أسواق النقد والمال.

-إنخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جدا وضمانات مغلظة.

-إنخفاض حجم المبيعات في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب نقص السيولة.

-إزدياد معدلات البطالة بسبب التوقف، الإفلاس والتصفية.

-إزدياد معدل الطلب على الإعانات الإجتماعية من الحكومات.

-إنخفاض معدلات الإستهلاك والإنفاق والإدخار والإستثمار مما يؤدي إلى المزيد من الكساد والبطالة.

ثانيا: أسباب الأزمات المالية وأثارها

1. أسباب الأزمات المالية

-عدم إستقرار الاقتصاد الكلي:

إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والإستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدث بها أزمة مالية، شهدت إنخفاضا في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة.

-اضطرابات القطاع المالي والمصرفي:

يعمل الإضطراب والاختلال في القطاع المالي والمصرفي على حدوث الأزمات المالية بأنواعها المختلفة على النحو التالي:

-إن التوسع في منح القروض والتسهيلات الإئتمانية الذي شهده القطاع المالي خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي كما في دول جنوب شرق آسيا، وتركز الإئتمان الممنوح في نوع معين مثل القروض العقارية والإستهلاكية كما هو الحال في كوريا الجنوبية، أو تركزه في قطاع واحد كما هو الحال في تايلاندا، يؤدي إلى ظهور مشكلة عدم التطابق والتوافق بين الأصول والخصوم في المصارف، وعدم احتفاظ المصارف بقدر كاف لمواجهة الطلب على السيولة، كل ذلك كان سببا رئيسيا في إحداث أزمات مالية بهذه الدول. دلت حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين على أن إنهيار وإنتكاس أسواق الأوراق المالية كان السبب في إحداث أزمات متكررة حيث كانت الدول النامية هي الأكثر تعرضا لهذه الأزمات مقارنة بالدول الصناعية الأخرى كما هو الحال في فنزويلا.

-التحرر المالي غير المدروس: الذي يحدث بدولة ما كانت تحت الإنغلاق يؤدي إلى إحداث أزمات، وتحرير أسعار الفائدة بالمصارف إلى التعرض إلى اضطرابات وخاصة في بداية تحررها المالي، فالتحرر المالي يولد مخاطر إئتمانية يصعب على الجهاز المصرفي مجابته أحيانا، ويؤدي المجال لدخول مصارف أجنبية أخرى منافسة للمصارف المحلية، وبالتالي يعمل التحرر على زيادة الضغوط على المصارف المحلية لمواجهة ذلك، وخاصة عندما تكون هذه المصارف غير مهيأة لمواجهة المخاطر نتيجة عدم توفر الموارد وعدم وجود الخبرة اللازمة للتعامل مع هذا النوع من التنافس المحفوف بالمخاطر التي قد تؤدي إلى حدوث أزمات مالية.

-وجود قصور في النظام المحاسبي والرقابي: فالمؤسسات المالية والمصارف التي تعاني من وجود قصور في نظامها المحاسبي والمالي، وعدم وجود تشريعات كافية وإجراءات رقابية رادعة، إضافة إلى عدم الإفصاح والشفافية التامة لمعلوماتها وبياناتها المالية والمحاسبية قد تتعرض لأزمات مالية.

تشوه نظام الحوافز:

يساهم القائمون على الإدارات العليا في المؤسسات المالية في حدوث الأزمات المالية في مجال الإدارة من خلال سعيهم في الحصول على أرباح طائلة، أما المخاطر الناجمة عن التوسع في الإقراض فهي لا تهم مجال الإدارة في تلك المؤسسات(خاصة مع ضعف نظم الرقابة) التي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل حيث يتوقف عليها مكافئات الإدارة ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها ومكافئات مالية سخية لرؤساء البنوك وكذلك أدى الإهتمام بالأرباح في المدة القصيرة إلى تعريض النظام المالي للمخاطر في المدى الطويل كما حدث في أزمة الرهن العقاري.

-عدم تماثل المعلومات:

إن أحد وأهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى عدم الإستقرار المالي والإسهام في حدوث أزمات مالية ومصرفية هي مشكلة عدم تماثل المعلومات، وهي تعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من آخرين مما يترتب على أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه إتخاذ قرارات خاطئة، كما يمكن في نفس الوقت تنشأ ظاهرة ما يسمى "Moral Hazards" والتي تزايد عليها المخاطر المعنوية حيث لا يستطيع من لديه المعلومات منع الآخرين من الإستفادة منها، كل ذلك ممكن أن يعوق التشغيل الكفاء للنظام المالي والمصرفي وإنتشار ما يسمى سلوك القطيع وإنتشار العدوى أو تفشيها(سريان الإشاعات).

سياسات سعر الصرف:

يلاحظ أن الدول التي إنتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الحل الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية، حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لإحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدث

أزمة العملة مثل حالة المكسيك والأرجنتين، وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ونقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية، مما يزيد من الضغوط تقادم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي، وفي المقابل عند إنتهاج سياسة سعر الصرف المرن، فإن حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فوراً إلى تخفيض قيمة العملة وإلى زيادة في الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر إتساقاً مع متطلبات الأمان المصرفي.

2. آثار الأزمات المالية

-إفلاس الكثير من البنوك والمصارف والمؤسسات المالية بسبب نقص السيولة وزيادة مسحوبات المودعين، وإضطرار بعض الحكومات من خلال البنوك المركزية إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه حتى لا يحدث إنهيار تام للحياة الإقتصادية وتقع الدولة في دائرة الإفلاس.
-إفلاس بعض الشركات التي كانت تعتمد على صيغة التمويل بنظام القروض بفوائد أو توقف بعض خطوطها الإنتاجية.

- فقدان الوظائف وارتفاع نسبة طالبي الإعانات الإجتماعية الحكومية وغيرها، مما يلقي المزيد من الأعباء على ميزانيات الدول ويوقف العديد من المشروعات الإستثمارية الجديدة.
-قيام بعض الدول بفرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانياتها بسبب ارتفاع ميزانية الدعم وتقديم المساعدات للشركات والبنوك المقبلة على الإفلاس أو لدعم الودائع أو نحو ذلك.

-فقدان المقترضين لأصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض ليصبحوا في عداد المشردين واللاجئين والمهجرين والفقراء.

ثالثاً: أنواع الأزمات المالية

1. الأزمة المصرفية:

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة أو مفاجئة في طلب سحب الودائع فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الإستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وتحدث الأزمة المصرفية في حالتين هما:

-نتيجة حدوث ارتفاع مفاجئ وكبير في سحب الودائع من البنوك التجارية، ويتأتى ذلك من الإنخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة فإن إنخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة منها يمكن أن يؤدي إلى الأزمة المصرفية، وفي هذه الحالة يتوجه العملاء إلى سحب وودائعهم وبكميات كبيرة قبل حدوث الأزمة.

_ الحالة التي تصبح فيها المصارف في حالة عسر مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخل البنك المركزي لضخ أموال لهذه المصارف أو إعادة هيكلة النظام المصرفي، وإذا حدثت مشكلة

من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى فتسمى تلك الحالة أزمة مصرفية وعندما يحدث العكس أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض وهو ما يسمى بأزمة " الائتمان " .

2. أزمة أسعار الصرف (أزمة العملة):

وتسمى أيضا أزمة ميزان المدفوعات، وتتجم هذه الأزمة عن حدوث تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف بصورة تؤدي إلى تأثير جوهري في قدرة العملة على تادية دورها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل، وهذه الأزمة تحدث عندما تقوم السلطات النقدية بإتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر العملة كنتيجة لعمليات المضاربة، وقد يؤدي الأمر إلى إنهيار جوهري لسعر العملة، ويؤدي الهجوم المضاربي على العملة إلى إنهيار قيمة العملة أو تدخل السلطات للدفاع عنها عبر إستنزاف الإحتياطي أو رفع أسعار الفائدة، فتحدث أزمة سعر الصرف أو أزمة العملة عندما تؤدي هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها وترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من إحتياطاته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

3. أزمات أسواق المال " حالة الفقاعات ":

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف إقتصاديا بظاهرة " الفقاعة " bubble "، حيث تتكون " الفقاعة " عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو إرتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن إرتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح إنهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك إتجاهها قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالت الذعر في الظهور فتتهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

وتحدث هذه الأزمات عندما يتم الإقبال بشكل كبير ومفاجئ على بيع الأوراق المالية من طرف حاملي هذه الأوراق في فترة زمنية محدودة وتؤدي هذه العملية إلى أضرار كبيرة بالنسبة للمنشآت والمنظمات التي تؤدي إلى إنخفاض أسعار أسهم هذه المنظمات وإنخفاض القيمة السوقية لهذه المنشآت في السوق مما يؤدي إلى خسائر كبيرة قد تؤدي إلى إنهيارها، ويتم الحديث عن أزمة عندما ينخفض مؤشر السوق المالية بأكثر من 20 % قياسا على أزمتي 1929 و1987.

4. أزمة المديونية (أزمة الدين الخارجي):

تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقف عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو دين سيادي (عام)، كما أن

المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل وإلى أزمة الصرف الأجنبي: ويرجع أسباب حدوث أزمة المديونية إلى كل أو أحد الأسباب هي: توقف المقترضين عن سداد قروضهم.

-إعتقاد المقترضين أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثمة يتوقفون عن تقديم قروض جديدة للبنوك ويحاولون تصفية القروض القائمة.

-حدوث إفراط في الطلب الكلي الناجم عن أخطاء في السياسة الإقتصادية الداخلية والذي ينعكس في وجود اختلال داخلي وخارجي.

رابعاً: أهم الأزمات المالية العالمية وأثارها

لقد شهد النظام الإقتصادي والمالي أزمات عديدة ومختلفة الظروف والأسباب وإختلفت أيضاً في حدود تأثيراتها الزمانية والمكانية.

1: تاريخ الأزمات المالية

ظهرت الأزمات المالية في معظم البلدان في التاريخ المعاصر، حيث يخضع الإقتصاد الرأسمالي للدورة الإقتصادية، وهي الشكل العادي لوجوده، فهو ينتقل من حالة الإنتعاش إلى الركود عبر الأزمة ثم يعود فينهض من الركود إلى الإنتعاش، وعرف الإقتصاد العالمي العديد من الأزمات، ويرجع تاريخ الأزمات المالية العالمية إلى سنة 1637 التي عرف فيها الإقتصاد العالمي أولى الأزمات المالية، وتعد هذه الأزمة أقدم الأزمات المالية التي عرفها العالم، ثم أزمة سنة 1866 حيث تعرضت عدد من البنوك الإنجليزية للإفلاس، مما أدى في إلى أزمة مالية عصفت بإستقرار النظام المالي البريطاني والتي إمتدت خلال القرن التاسع عشر لتضم الأزمات المصرفية (البنكية) وأزمات سعر الصرف إلى أواخر القرن التاسع عشر وتبلورت في أزمة الكساد الكبير في(1929-1933)، ولذلك فهي ليست ظاهرة جديدة في الإقتصاد العالمي وخلال العقد الأخيرين عانت كثير من الدول - سواء الصناعية أو الناشئة- من نوع أو آخر من هذه الأزمات وبدرجات متفاوتة، ومنها بعض الأزمات التي تلت سنة 1973 بما أنها السنة التي تم فيها تغيير النظام المالي العالمي بعد تغيير نظام الصرف في الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال الفترة(1979-1997) كانت هناك أكثر من 158 أزمة سعر صرف و54 أزمة مصرفية، وكانت أزمات أسعار الصرف الأكثر شيوعاً من الأزمات المصرفية خلال الفترة(1975-1986)، بينما سادت الأزمات المصرفية في الفترة(1987-1997)، وإرتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي إنتشرت خلال تلك الفترة، وقد كان على بعض دول أمريكا اللاتينية أن تعيد هيكلة نظامها المصرفي الثمانيينات والتسعينيات من القرن الماضي في معظم الدول التي تحولت إلى إقتصاد السوق، وكان للأزمة المالية الآسيوية لسنة 1994 كمثال لهذه الأزمات وكيف يمكن لهذه الأزمات أن تتفجر مع صعوبة تقدير الآثار الناتجة عنها والتي تنتشر في شكل عدوى وبائية، وحتى البنوك الأمريكية لم تسلم من الأزمات ففي أواخر الثمانيينات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي عانى أكثر

من 79 بنكا من بين 509 بنك في ولاية نيو إنجلاند من الفشل وإنخفضت بشدة أسعار الأصول العقارية بحيث كان ذلك سببا في فشل أكثر من 14% من بنوك نيو إنجلاند، وعرف الإقتصاد العالمي منذ سبتمبر 2008 بأزمة مالية تعد من أسوء الأزمات التي عرفها التاريخ الإقتصادي، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم في صورة إنهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من بنوك وشركات تأمين وشركات التمويل العقاري وصناديق الإستثمار، وشملت تداعياتها أسواق المال والبورصات العالمية.

2: سياسات تجنب الأزمات المالية

من أبرز الإجراءات الهادفة إلى تقليل احتمال حدوث الأزمات المالية الممكن إعتادها ما يلي:

- العمل على تقليل الإضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي بخاصة تلك التي تكون تحت التحكم الداخلي للدولة ذلك عن طريق إستخدام أسلوب التنوع وشراء التأمين ضد تلك المخاطر والإحتفاظ بجزء أكبر من الإحتياطيات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات، وإستخدام سياسات مالية ونقدية متأنية وأكثر إلتزاما بأهدافها.

- الإستعداد والتحصير الكافي لحالات الإنتكاس في الأسواق المالية والرواج المتزايد في منح الإئتمان المصرفي وتوسع الدور المالي للقطاع الخاص، وذلك عن طريق إستخدام السياسات المالية والنقدية التي تستطيع أن تتعامل مع تلك المشاكل من جهة، وتصميم نظام رقابة مصرفية يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات وتركيز المخاطرة في منح الإئتمان من جهة أخرى.

- التقليل من حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة مع إلتزامات المصارف الحاضرة، والمطلوب هو آلية لتنظيم العمليات المصرفية في هذا المجال خصوصا في الأسواق الناشئة، وقد يكون ذلك عن طريق فرض إحتياطي قانوني عالي خلال الفترات العادية (إستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة)، ويمكن تقليله في حالات إحتياج المصارف للسيولة في حالات الأزمات، والإستعداد أيضا لمواجهة الأزمات من خلال الإحتفاظ بإحتياطيات كافية من النقد الأجنبي.

- الإستعداد الجيد والتهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالية، (إستخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، تعميق السوق المالية، زيادة الرقابة المصرفية، وإتباع المعايير الدولية كمعيار لجنة بازل لكفاية رأس المال)، كما يفترض العمل على تطوير وتعديل الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي.

- تقليص دور الدولة في القطاع المصرفي والتقليل من القروض الموجهة من الحكومة مع إعادة هيكلة القطاع، وقد يكون السبيل لذلك هو الحث والتحفيز على تقليص دور الدولة من خلال برامج لخصخصة القطاع المصرفي.

- تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون

المعدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي والمالي.

-تحسين نظام الحوافز لملاك المصارف وإدارتها العليا بما يخدم ويعزز نشاطات المصارف بحيث يتحمل كل طرف نتائج قراراته على سلامة أصول وأعمال المصرف.

-منع وعزل آثار سياسة سعر الصرف المعمول بها من التأثير السلبي على أعمال المصارف أو التهديد بإحداث أزمة في القطاع المصرفي.

-إعطاء إستقلالية أكبر للمصارف المركزية، بمعنى منع التدخل الحكومي عند قيام المصرف المركزي بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية بحيث تقوم تلك الأخيرة على أساس إقتصادي ولا تتدخل أغراض السياسة المالية فيها.

-زيادة التنافس في السوق المالية وذلك عن طريق فتح المجال لمصارف جديدة سواء محلية أو أجنبية والحد من إنتشار إحتكار القلة.

-رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية إلتزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات إنتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة.

-الرقابة الوقائية وإستخدام طرق أفضل لمراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقررة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من أثارها السلبية على الجهاز المصرفي حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومنع إنقالها إلى بنوك أخرى وهذه الطرق تتضمن العناصر الآتية:

-الكفاية الرأسمالية: تطبيق نسب الكفاية الرأسمالية بما يتفق مع إتفاقية لجنة بازل.

-نسبة السيولة: تطبيق نسبة السيولة الإلجبارية (مثال ذلك 20% في مصر والسعودية، 30% في الأردن، 60% في المغرب).

-التحفظ على القروض الرديئة: وذلك بتصنيف القروض حسب جودتها وفرض إحتياطي أكبر على القروض العالية المخاطر.

-سياسة توزيع الأرباح: تدخل السلطات النقدية في هذه العملية مما يضمن سلامة أصول المصرف وأعماله وفي نفس الوقت يحفظ حقوق المساهمين.

-زيادة الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات وتعيين مدققي حسابات خارجيين.

-منع حدوث ظاهرة التركيز الإئتماني: وضع حد أعلى لمقدار القروض والتسهيلات الإئتمانية التي يمنحها المصرف لمقترض واحد.

-إنشاء مكتب مركزي للمخاطر.

-إستحداث نظام تأمين الودائع: على غرار النظام المتبع في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وذلك بتأمين حد أعلى على الودائع (مثال في كندا 10 آلاف دولار كحد أعلى على حساب الوديعة).

بالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الوسائل والسبل التي يمكن إستخدامها في الدول النامية والدول العربية للحد من إنتشار وإنتقال عدوى الأزمات من الأسواق المالية الدولية إلى الدول أسواق الدول النامية هي:

-تنسيق مواقف البلدان النامية في الأسواق الدولية بهدف وقف تدهور الأسعار الحقيقية لصادراتها.

-إعتماد العملات الدولية الأكثر إستقرارا كوحدة حقوق السحب الخاصة مثلا في العلاقات النقدية والمالية مع البلدان الصناعية.

-إتخاذ سياسات موحدة ومواقف مشتركة في المؤسسات النقدية والمالية الدولية للحصول على مشاركة أكثر فاعلية لهذه المؤسسات في تأمين الدعم المالي المتوسط وطويل الأجل خاصة لتمويل خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية بشروط معقولة وميسرة.

- العمل على تطوير وتحديث الأنظمة النقدية والمالية للبلدان النامية بالشكل الذي يمكننا من تقديم أحدث وسائل الإدخار والإستثمار التي تتلاءم مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية لكل بلد.

3.إجراءات معالجة الأزمات المالية وتقييمها

مما يمكن إقتراحه والقيام به نذكر ما يلي:

-المطالبة بالمزيد من الشفافية في منتجات الدين وأهمها المشتقات (Derivatives) والتي إعترف كبار المنظمين المصرفيين في العالم أنهم وأن بنوكهم المركزية لا تفهمها، بل ووقف التعامل ببعضها كالبيع بالهامش كما حدث في ألمانيا.

-المطالبة بالمزيد من التنظيم والرقابة وحقيقة الأمر أن الرقابة ظلت تتمدد وتتشدد ولكن على العالم الثالث.

-وضع قواعد حسابية جديدة لتقويم الأصول لا تسمح بتضخيمها وبالتالي تضخيم الإستدانة عليها.

-مكافحة فساد مؤسسات التقييم والتي أصابها فساد خطير.

-العودة إلى قواعد التسليف المصرفي التقليدي.

-ضرورة فرض ضوابط على إستعمال أموال الضرائب التي إستعملت لإنقاذ البنوك وإستعمالها لإنعاش الحالة الإقتصادية (التسليف مباشرة لعناصر الإقتصاد الحقيقي من طالبي شراء المنازل وقروض تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).